دراسة تحليلية لجدوى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

An analytical study of the feasibility of Algeria's joining the WTO

بوبكر صابة[1]، ناجي بن حسين[2]

[1] جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2– قسنطينة (الجزائر)، boubakeur.saba@univ-constantine2.dz

[2] جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2– قسنطينة (الجزائر)، nadji.benhassine@univ-constantine2.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/02 **تاريخ القبول:** 2021/06/07 **تاريخ النشر:** 2021/06/30

ملخص:

قدمت الحكومة الجزائرية طلبا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1996 وعقدت منذ ذلك الحين 15 جولة مفاوضات مع فرق العمل المكلفة بالملف الجزائري وهو ما يدل على الصعوبات التي تواجهها الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه المنظمة التي تضم دولا قوية اقتصاديا ومتطورة تكنولوجيا تطالب الدول الراغبة في الانضمام بتنازلات كبيرة. ولهذا فمن الأهمية تحديد مدى قدرة أي بلد على تحقيق أهدافه من وراء الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية. في هذا الإطار يهدف الباحثان إلى دراسة مدى إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لأهداف طلب الحكومة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإلى أي درجة يمكن أن تستفيد قطاعات الاقتصاد الجزائري من هذه العضوية وهذا من خلال عرض وتحليل أداء القطاعات الأساسية في الاقتصاد، دراسة النظام التجاري العالمي وكذا آليات عمل منظمة التجارة العالمية. توصل الباحثان إلى أن أداء الاقتصاد الجزائري ضعيف وآليات عمل النظام التجاري العالمي تضعف فرص الجزائر في تحقيق أهداف الانضمام إلى هذه المنظمة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الجزائري، تحليل أداء الاقتصاد، منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري العالمي.

تصنيفات JEL : F11; F13; F15; F42

Abstract :

In 1996, the Algerian government demanded to join the WTO and went through 15 negotiation rounds, which reveal the difficulties that face the countries willing to join the WTO, whose members are the world most powerful states that force developing countries to relinquish their rights. Thus, it is of great importance to assess to which extent can an economy achieve its goals of joining the WTO. We studied the possibility for the Algerian economy to achieve the goals of joining the WTO and to which degree can the Algerian economic sectors benefit from this membership. In doing so, the authors studied the evolution of the main sectors as well as the world trading system. We concluded that the actual situation of the Algerian economy and the mechanisms of the world trading system weaken the opportunities of the Algerian economy to achieve the goals of joining the WTO.

Keywords: Algerian economy, economic performance, world trade organization, world trading system

JEL Classification Cods : F11; F13; ; F15; F42

المؤلف المرسل: بوبكر صابة، **الإيميل:** boubakeur.saba@univ-constantine2.dz

المقدمة:

بدأت السلطات في الجزائر مساعيها إلى الانضمام إلى الجات عام 1987 عندما اشترطت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) على الأطراف غير المتعاقدة الراغبة في المشاركة في جولة الأوروغواي إبلاغ نية التعاقد وتقديم طلب بذلك في أجل أقصاه 30 أفريل 1987. بالفعل استجابت الحكومة لهذا المطلب وقدمت طلبا لتصبح طرف متعاقدا في الجات وشاركت في مجريات جولة الأوروغواي بصفة ملاحظ ووقعت على اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 بمراكش في المغرب، وفي نفس السنة شكلت اللجنة الوزارية المشتركة ولجنة تسهيل التجارة. لكن الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية التي مرت بها الجزائر في نهاية عقد الثمانيات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي حالت دون تحقيق طلب الانضمام. استمر الأمر على ما هو عليه –بسبب انشغال الحكومات الجزائرية في ذلك الوقت بتصحيح الاختلالات الداخلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري–إلى سنة 1996 حين أعادت الحكومة طلب الانضمام كعضو في منظمة التجارة العالمية بعد تأسيسها وقدمت لهذا الغرض مذكرة في شهر جوان من نفس السنة حول الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وحول قطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة إلى سكرتارية المنظمة التي شكلت فوج عمل مكلف بالملف الجزائري انضمت إليه الدول التي لها مصالح اقتصادية وتجارية مع الجزائر والتي بدأت في طرح أسئلة على المفاوضين الجزائريين تمركز معظمها حول النظام الضريبي، النظام الجمركي، النظام البنكي، قوانين الاستثمار، التجارة الخارجية وتحويل الأموال، لإبداء الرغبة في الانضمام وتسريع عمليات التفاوض مع الدول الأعضاء في المنظمة، بادرت الحكومة إلى القيام بجملة من الاصلاحات الاقتصادية وشرعت في تنفيذ البعض منها حتى قبل تقديم طلب الانضمام إلى سكرتارية المنظمة تنفيذا للاتفاقيات التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي. بتقديم طلب الانضمام وبالشروع في تنفيذ ما عرف بالإصلاحات الاقتصادية بدأ عهد جديد في الاقتصاد الجزائري تميز بالانفتاح على التجارة العالمية والاقتصاد العالمي.

تساؤلات البحث

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي جدوى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في ظل الاوضاع الحالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الدولي؟

يتفرع عن السؤال السابق عدد من الأسئلة الفرعية منها:

- ما هي إمكانية تحقيق الجزائر للأهداف المعلنة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟؛
- ما مدى ملاءمة النظام التجاري العالمي للظروف الاقتصادية البلدان النامية ومنها الجزائر؟؛
- ما مدى قدرة القطاعات الاقتصادية الجزائرية على الصمود في وجه المنافسة التي يفرضها الانفتاح على النظام التجاري والاقتصادي العالمي ؟

الفروض

- النظام التجاري العالمي يلائم الدول الصناعية المتقدمة التي صممته بما يتماشى مع أهدافها، مصالحها وظروفها الاقتصادية، وبما أن الظروف الاقتصادية للبلدان النامية تختلف عن الظروف الاقتصادية للبلدان المتقدمة، فإن النظام التجاري العالمي لا يلائم البلدان النامية؛
- لا يمكن للجزائر تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها من خلال طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أهداف البحث

يهدف الباحثان من خلال هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- معرفة مدى موائمة النظام التجاري العالمي وكذا آليات عمله وأساليبه في إدارة التجارة والمنازعات التجارية بين الأعضاء لظروف الدول النامية؛
- معرفة مدى التزام الدول الكبرى بقواعد النظام التجاري العالمي؛
- معرفة مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق أهداف طلب الحكومة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

منهج البحث وأدوات الدراسة

للإجابة على تساؤلات هذا البحث، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي بالدرجة الأولى في دراسة الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته بصورة موجزة والتعرف على البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها، بالإضافة إلى المنهجي المقارن عندما يقتضي الأمر ذلك. أما المراجع التي تم الاستعانة بها في جمع المادة العلمية لهذا البحث فتتمثل في الكتب، الرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، الأوراق العلمية التي ألقيت في مؤتمرات علمية والتي عالجت موضوع الدراسة أو أحد جوانبه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما استعان الباحثان أيضا بتقارير الهيئات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.

الدراسات السابقة

نظرا لأن إشكالية البحث تتمحور حول الاقتصاد الجزائري ومسألة انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية فقد اقتصر الباحثان على الأبحاث السابقة التي درست هذا الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري والتي ركزت على الجوانب الاقتصادية، وعليه فقد استبعدنا الدراسات القانونية والدراسات في مجال العلاقات الدولية من هذا العرض. وفيما يلي نورد هذه الأبحاث حسب سياقها الزمني:

دراسة زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى (2003)

أكدت الباحثتان في هذه الدراسة على أن الحكم على مدى نجاعة الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من أجل الإسراع في الاندماج في الاقتصاد العالمي يحكمه إلى حد بعيد اعتبارات اختيار الشركاء الاقتصاديين الذي يجعل من تلك الإجراءات ذات جدوى اقتصادية. خلصت الباحثتان إلى أن الآثار السلبية المتوقعة للانضمام تفوق الآثار الإيجابية على المدى القصير، أما على المدى الطويل فيتمثل التحدي الأساسي للاقتصاد الجزائري في كيفية تغطية التكاليف الباهظة لعملية التنمية.

دراسة بن موسى كمال (2004)

درس الباحث في أطروحته التطورات التاريخية لتأسيس النظام التجاري العالمي ومنظمة التجارة العالمية وقبلها الجات، كما درس سياسات هذه الأخيرة في الحد بين الصراع والتصادم جنوب- شمال وآليات عمل المنظمة خاصة آلية تسوية المنازعات والجهاز المكلف بهذه المهمة كما درس علاقة المنظمة بالمؤسسات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الكبرى. بعد ذلك درس الباحث علاقة الجزائر بمنظمة التجارة العالمية ليستنتج في الأخير أن لا مناص للجزائر من الانضمام باعتباره يحقق ايجابيات كثيرة وكبيرة ويحقق دفعة للاقتصاد الوطني.

دراسة عمير حمه (2009)

هدف الباحث من خلال دراسته معرفة فيما إذا كان النظام التجاري العالمي سيكون عاملا في خروج الجزائر من دائرة التخلف الاقتصادي أو سيكون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال دراسة أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمتمثلة في مواجهة الصناعة والزراعة لمنافسة شديدة من الأجانب، ارتفاع الواردات، انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية، هذا كله يفرض على السلطات الجزائرية تأهيل الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته والعمل بصفة خاصة على تحقيق التكامل الاقتصادي مع البلدان النامية وبصفة أخص البلدان العربية والإسلامية.

دراسة بن حسين ناجي وصابة بوبكر (2013)

كان الهدف الأساسي للباحثان في روقتهما البحثية هو تحديد مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال تحليل أداء مختلف القطاعات ودراسة نتائج الاصلاحات الاقتصادية ممثلا في الحرية الاقتصادية، تطور المنظومة البنكية، إصلاح الجهاز الجمركي والنظام الضريبي، هذا إضافة إلى الاصلاحات القانونية. وتوصل الباحثان في ختام بحثهما إلى أن الاقتصاد الجزائري غير جاهز للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بسبب فشل الإصلاحات سالفة الذكر في تحقيق هدف تنويع الاقتصاد وإحداث تغييرات هيكلية عليه.

دراسة بلعز خير الدين (2015)

كان موضوع هذه الدراسة هو التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي التي تمثله منظمة التجارة العالمية وأثر كل ذلك على البلدان النامية التي ستتأثر بصفة كبيرة بتشدد البلدان المتقدمة في وضع معايير بيئية صارمة بحجة حماية البيئة وصحة الانسان والنبات والحيوان تحول دون دخول منتجات البلدان النامية إلى تلك الأسواق. أما التحدي الثاني فيتمثل في مسارعة البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية وهو ما يمثل تهديدا للنظام التجاري العالمي من جهة وتحديا كبيرا بالنسبة للبلدان النامية التي ستجد نفسها أمام عوائق أخرى لدخول أسواق البلدان المتقدمة التي تعطي معاملة تمييزية للبلدان الأعضاء في التكتلات والتي غالبا ما تكون بلدان متقدمة أخرى. والتحدي الأخير هو الأزمات المالية والاقتصادية والتي ينتج عنها مسارعة البلدان إلى وضع قيود على التجارة الخارجية من أجل حماية الصناعات الوطنية والحفاظ على مناصب العمل.

دراسة عابي وليد (2019)

تمثلت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في محاولة معرفة مدى إمكانية التوفيق بين المتطلبات البيئية وأهداف تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية وهي المسألة التي تختلف بشأنها وجهات النظر بين دعاة حماية البيئة من جهة والمناصرون لتحرير التجارة الدولية، الفريق الأول يرى أن تحرير التجارة سبب أساسي في التدهور البيئي الذي تشهده دول العالم بينما يرى الفريق الثاني أن التجارة يمكن أن تساعد على حماية البيئة من خلال المتاجرة في تكنولوجيا الانتاج الأنظف والمنتجات التي تستجيب للمعايير البيئية الدولية. والجزائر كبلد يسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ليس بمنأى عن هذه المسألة فرغم أن السلطات الجزائرية عملت على وضع ترسانة قانونية ضخمة وتأسيس العديد من المراكز والمعاهد المختصة في حماية البيئة، صحة النبايات وصحة الحيوانات، تحديد المقاييس الصناعية وشروط الانتاج بالنسبة للمنتجات الحساسة إلا أن الجزائر تعاني من العديد من المشكلات البيئية على رأسها تلوث الجو والتغير المناخي.

مساهمة البحث

ما يميز الأبحاث السابقة التي درست موضوع طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هي أنها ركزت بصفة أساسية على دراسة الآثار المتوقعة على مختلف قطاعات الاقتصاد أو الآثار على التعاون الدولي (التكامل) بين الجزائر والدول النامية، لكن، ولا واحدة من تلك الأبحاث عالج مسألة قدرة الاقتصاد الجزائري على الاستفادة من عضوية المنظمة، هذا ما حاول الباحثان تداركه والعمل عليه في هذا البحث.

1-عرض وتحليل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

قبل الحكم على قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق الأهداف المرجوة من طلب الحكومة الجزائرية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من الضروري جدا تحليل الاقتصاد الجزائري من أجل التعرف على أدائه خلال السنوات السابقة والوقوف على أهم الخصائص التي تميزه وهذا ما سنعرض له في هذا الجزء من البحث من خلال التركيز على أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري.

1-1- قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات من أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري والتي تساهم بنسبة تتزايد من سنة إلى أخرى في ناتجه الداخلي الخام فمن نسبة تقدر ب 16.5% سجلت سنة 1989، ارتفعت حصة القطاع في الناتج الداخلي الخام إلى 35% سنة 2011 ثم انخفض إلى 18 % سنة 2015 على إثر انخفاض أسعار النفط قبل أن يعاود الارتفاع تدريجيا منذ سنة 2016 لتصل نسبته إلى 28 % سنة 2018 (IMF, several years ; bank of Algeria, 2011, p 26). يلاحظ من الشكل رقم 1 تقلب نسبة قطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام-مع ميلها إلى الارتفاع بشكل عام-من سنة إلى أخرى. هذا التغير لا تحكمه التغيرات التي تطرأ على الإنتاج فحصة الجزائر محددة داخل منظمة الأوبك وبمستوى احتياطاتها من النفط (تومي وشقبقب ،2006، ص 34) وإنما تحكمه تغيرات أسعار البترول فتتزايد نسبة القطاع إلى الناتج الداخلي الخام بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها. نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام فقد أضحى يمثل أهم المتغيرات التي تؤثر على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر. فعلى سبيل المثال، فإن تغير أسعار البترول ب 1$

صعودا أو نزولا يؤدي إلى تغيير في الميزان التجاري ب 1.55 مليار دولار في نفس الاتجاه كما أن 84% من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري مفسرة بالتغيير في أسعار البترول (قويدري، 2009، ص 124). هذا من حيث التأثير على التوازنات الخارجية، أما التأثير على التوازنات الداخلية فواضح وجلي أيضا، فالتغيير في أسعار النفط ب 1 دولار يؤدي إلى تغير في الناتج الداخلي الخام ب 1.62 مليار دولار في نفس اتجاه تغير الأسعار (قويدري، 2009، ص 130). بما أن 65% من إيرادات الميزانية تتأتى من الجباية البترولية فإن التغير في اسعار البترول ب 1 دولار يغير في إيرادات الميزانية ب 0.72 مليار دولار كما يؤدي إلى تغيير في النفقات ب 0.37 مليار دولار (قويدري، 2009). كما وجدت الدراسات التطبيقية علاقة موجبة وقوية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (زرواط وبورحة، 2014، ص 97؛ حموري وجدي[2]، 2014، ص 25). إن المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر والتأثيرات الكبيرة التي يؤثر بها في مختلف المتغيرات الاقتصادية تجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على النفط والغاز (Mouhoubi, 2009, p 18).

1-.2-القطاع الزراعي

رغم توفر مقومات نجاح القطاع الزراعي في الجزائر من كبر في المساحة الزراعية، توفر السدود وتوفر الدعم الحكومي، إلا أن الإنتاج الزراعي ضعيف ولا يلبي الاحتياجات الوطنية. عموما، يمكن القول أن القطاع الزراعي يمتاز بالخصائص التالية: مساحة كبيرة غير مستغلة؛ استعمال آلات قديمة وعدم القدرة على تحديثها؛ ضعف استخدام الأسمدة، المخصبات والمبيدات؛ الاعتماد على الخارج في التموين بالبذور، الأسمدة والأعلاف؛ عدم التنسيق بين مراكز البحث الزراعية والمزارعين؛ ملكية صغيرة للمزارع وغياب ثقافة استثمار فعلية؛ العجز عن تلبية الطلب المحلي؛ ضعف المساهمة في قطاع التصدير؛ عدم تنافسية المنتوجات الزراعية الجزائرية مقارنة بمنتوجات البلدان المجاورة (باشي، 2003، ص-ص 109-112؛ ميروكي، 2011، ص 21 ؛ 25). ويتمثل التحدي الرئيسي لهذا القطاع في تموين السوق الوطنية بالمنتجات الزراعية الأساسية وبأسعار في متناول الطبقات محدودة الدخل من جهة، وزيادة انتاجية القطاع وعصرنته وربطه ببقية مفاصل الاقتصاد الوطني من جهة أخرى (Bessaoud et al, 2019, p 24).

نتيجة للعقبات السابق ذكرها والخصائص التي يتميز بها قطاع الزراعة فإن مساهمته في الناتج الداخلي الخام تعتبر متواضعة حيث قدرت ب 10.9% سنة 1993، و8.1% سنة 2011 ثم ارتفع ارتفاعا طفيفا إلى حدود 12 % سنة 2015 و11% سنة 2018 (IMF, several years ; bank of Algeria, 2011, p 26, Banque d'Algérie, ONS, 2019, p). ونتيجة للمعوقات السابقة أيضا فإن الإنتاج الزراعي في المنتجات الغذائية الرئيسية عاجز عن تلبية الطلب المحلي، فنسبة الاكتفاء الذاتي في الحبوب لا تتعدى 33%، 5% في الزيوت والشحوم و41% للألبان ما يجعل الجزائر مستوردا صافيا للغذاء (بن تركي، 2007، ص 283).

[2] دراسة الباحثين حموري وجدي توصلت إلى أن تأثير تراكم رأس المال أكبر من تأثير الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، لكن يجب الإشارة إلى أن تراكم رأس المال في الجزائر يعتمد على إيرادات تصدير المحروقات.

1-3- القطاع الصناعي

عكس قطاع المحروقات الذي ما فتئت مساهمته في الناتج الداخلي الخام تتزايد من سنة لأخرى، فإن حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام عرفت تراجعا حيث انخفضت من 12.9% سنة 1993، إلى 4.5% سنة 2011 و 5.4 % سنة 2015 و تقريبا نفس النسبة (5.2 %) سنة 2018 (IMF, several years ; bank of Algeria, several years, ONS, 2019, p). هذا الانخفاض في حصة القطاع الصناعي إلى الناتج الداخلي الإجمالي تبين بوضوح ضعف القطاع، عجزه، والمشاكل التي يعاني منها من حيث انخفاض حصته في السوق الوطني لصالح المنتجات المستوردة. هذه الواردات تتزايد باضطراد في ظل الانفتاح غير المدروس على الاقتصاد العالمي وكذا في ظل مساعي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا ما يعني أن وضع القطاع الصناعي مرشح للأسوأ (خياري و شاوي، 2010، ص 18 ; Nabil et al, 2006, p 33) وأنه في حالة الانضمام فإن الجزائر ستنضم بقاعدة صناعية واقتصادية محلية ضعيفة نجحت في الصمود من خلال الحماية الحكومية.

1-4-قطاع الخدمات

عرف هذا القطاع ارتفاعا في قيمة مخرجاته بالأسعار الجارية، فحسب الإحصائيات فقد ارتفع حجم مخرجات القطاع من 266 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى 2890 مليار سنة 2011 و ليحقق قفزة نوعية سنة 2015 ليبلغ 4546 مليار دينار و5305 مليار دينار سنة 2018 (IMF, several years ; bank of Algeria, several years). رغم الارتفاع الذي عرفه هذا القطاع من حيث القيمة المطلقة إلا أن نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز 27% سنة 2015 قبل أن تنخفض إلى 24% سنة 2018 (Bank of Algeria, 2011, p 26) مقارنة بتونس التي وصلت بها نسبة القطاع إلى الناتج الداخلي الخام 55% (investissez en Tunisie, 2010, p 11).

من المهم جدا عند دراسة تطورات قطاع الخدمات في الجزائر توضيح أن نسبة كبيرة جدا من الأنشطة الخدمية مركزة في نشاطات وأعمال ذات طابع محلي وليست عابرة للحدود بحيث تمكن مقدمي الخدمات من الوصول إلى أسواق أجنبية، كما أنها لا تحتاج إلى تكنولوجيات متطورة للقيام بها كخدمات الإيواء، الإطعام، المقاهي وتجارة التجزئة (مياسي، 2008، ص 84).

إجمالا يمكن القول أن قطاع الخدمات في الجزائر يمتاز بالخصائص التالية: ضعف المساهمة في الناتج الداخلي الخام؛ ضعف المساهمة في الصادرات غير المنظورة؛ عجز ميزان الخدمات؛ عدم استخدام التكنولوجيات بالشكل الكافي؛ عدم توسع قطاعات الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص لتشمل كل الخدمات المشمولة باتفاقية GATS. والشكل رقم 1 يبين تطور قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال العشرين سنة الماضية.

شكل رقم 1-تطور قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الماضيين.

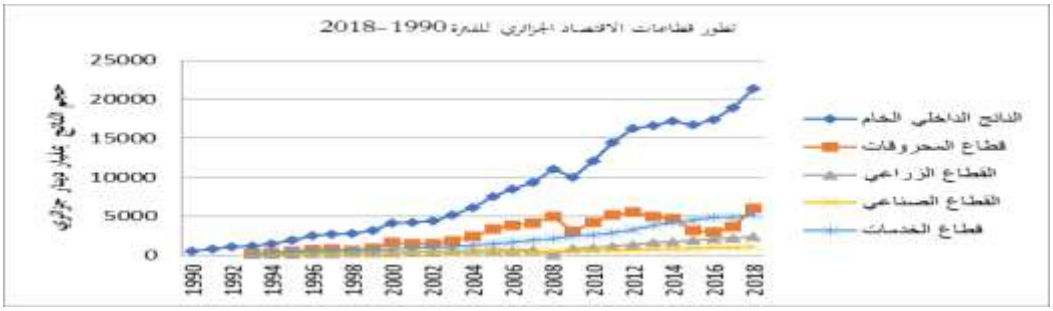

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي لعدة سنوات وتقرير الديوان الوطني للاحصائيات رقم 880.

1-5- قطاع التجارة الخارجية

إن إلقاء نظرة على تقارير مديرية الجمارك الجزائرية يبين التركيز الشديد للصادرات الجزائرية فصادرات المحروقات تسيطر على التجارة الخارجية بأكثر من 95 % وتصل النسبة في أحيان كثيرة إلى 98% بينما الصادرات الأخرى بمختلف فئاتها لا تزال هامشية وغير ذات أهمية مقارنة بإجمالي الصادرات أو بقيمة الواردات من نفس المواد. هذا يعني أن الصادرات خارج المحروقات ذات أداء ضعيف وغير قادرة على دخول الأسواق الأجنبية وإيجاد حصص فيها، فنسبة هذه الأخيرة الإجمالية لا تتعدى 5% في أحسن الأحوال من مجمل الصادرات الجزائرية وتتمثل أساسا في صادرات المواد المعدنية كالحديد، النحاس والزئبق بينما مازالت مساهمة الصادرات الزراعية والصناعية هامشية. فمثلا، لم تتعد قيمة هذه الصادرات 439 مليون دولار مقابل 11.3 مليار دولار كصادرات إجمالية سنة 1990، 1.7 مليار دولار من إجمالي 45 مليار دولار كصادرات إجمالية سنة 2011 قبل أن تشهد انخفاضا ملحوظا منذ سنة 2014 حيث بلغت قيمة الصادرات حوالي 38 مليار دولار سنة 2015 و حوالي 42 مليار دولار سنة 2018 (مديرية الجمارك الجزائرية، عدة سنوات).

إذا، فتركيز الصادرات الجزائرية بنسبة 95% في شكل نفط وغاز يعد من أهم مظاهر هشاشة الاقتصاد الجزائري والصفة الأكثر خطورة على الاقتصاد الوطني ذلك أنه يفتقر إلى هيكل إنتاجي وتصديري متنوع (زغيب و عيساوي، 2003، ص 87). من جهة أخرى فكون الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير يصدر موارد طبيعية تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية، وكونه يستورد أغلب حاجياته من الخارج لا يجعل من مسائل تحرير التجارة والقضايا الناتجة عنها تتعلق – على الأقل لحد الآن– بجانب التصدير وإنما بجانب الاستيراد وفتح الأسواق الوطنية أمام المنتجات والمنافسة الأجنبية (Abbas , 2009, p 109).

1-5-1- تطور ميزان المدفوعات

باستثناء سنة 1997 عندما حقق ميزان المدفوعات فائضا ب 1.2 مليار دولار، فقد حقق موازين سالبة طيلة العشرية الأخيرة من القرن الماضي، لكن تغير الوضع مع بداية العشرية الأولى من هذا القرن وبدأ يحقق أول فوائضه سنة 2000 ب7.5 مليار دولار، ارتفع هذا الفائض إلى17.7 مليار دولار سنة 2006 رغم أن البنود الأخرى التي تكون ميزان المدفوعات كميزان الخدمات وميزان رأس المال حققت موازين سالبة فبالنسبة لسنة 2006 مثلا سجل ميزان الخدمات عجزا ب 6.7 مليار دولار وميزان رأس المال سجل عجزا ب 11.2 مليار ومع الانخفاض الذي تعرفه أسعار النفط خلال السنوات

الأخيرة بلغ العجز في ميزان المدفوعات 27 مليار دولار سنة 2015 و 17 مليار دولار سنة 2018 (IMF, several years).

هذا التشخيص يقود إلى نتيجة مفادها أن ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير ويتحدد بأداء الميزان التجاري الذي يعتمد على إيرادات الصادرات من المحروقات التي تتحدد أسعارها في الأسواق الدولية ما يعني أن مؤشرا مهما من مؤشرات الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني معرض للتقلبات الخارجية وهذا ما يوضحه الشكل رقم 2 الذي يبين العلاقة المتينة بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

شكل رقم 2: تطور الميزان التجاري، ميزان الخدمات، ميزان رأس لمال و ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير مديرية الجمارك الجزائرية وتقارير صندوق النقد الدولي لعدة سنوات وتقرير بنك الجزائر لسنة 2016

1-5-2- مؤشر تركز الصادرات

مؤشر تركز الصادرت هو مؤشر يقيس درجة تركز صادرات بلد معين في عدد محدود من السلع أو من الموارد الخام بحيث أنه كلما كانت قيمة المؤشر تقترب من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على تركز شديد للصادرات في عدد محدود جدا من السلع والعكس صحيح. هذا المؤشر يُنشر بشكل منتظم في تقارير صندوق النقد العربي السنوية، والجدول الموالي يوضح قيمة مؤشر تركز الصادرات بالنسبة للجزائر لعدد من السنوات.

جدول رقم : مؤشر تركز الصادرات

السنة	1994	2000	2005	2009	2014	2019
قيمة مؤشر تركز الصادرات	0.96	0.97	0.98	0.982	0.490	0.48

المصدر: تقارير صندوق النقد العربي لعدة سنوات

الأرقام السابقة تبين أن درجة التركز ما فتئت تزداد عاما بعد عام ويستنتج من هذا أن هدف تنويع هيكل الصادرات والهيكل الإنتاجي الوطني لم يتحقق وأن درجة التبعية ما فتئت تزداد وتترسخ عاما بعد آخر هي الأخرى، هذا وإن كانت قيمة مؤشر التركز قد انخفضت في بعض السنوات مثل سنتي 2014 و2019 وهو ما يدل على تحسن ملحوظ إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب. هذه النتيجة تؤكد نتائج دراسات سابقة في هذا المجال والتي أكدت أن التغيرات التي حصلت في التجارة الخارجية الجزائرية هي تغيرات كمية فقط متمثلة في ارتفاع قيمة الواردات والصادرات بالقيمة المطلقة أكثر منها

تغيرات هيكلية (تومي وشقبقب،2006، ص 37). يظهر جليا من خلال طرح مؤشر تركز الصادرات الأداء الضعيف لمختلف قطاعات الاقتصاد ولهذا احتلت الجزائر المرتبة 79 من 144 في مؤشر التنافسية العالمي كما صنفها نفس التقرير لسنة 2018 ضمن الدول التي تقاس تنافسيتها على أساس الموارد الطبيعية (WEF, 2018, p 11).

1-5-3-الشراكة الأورو-متوسطية

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين للجزائر فالتجارة مع الدول التي تكونه تمثل 53% من الواردات و64% من الصادرات سنة 2019 لذلك سيقتصر تحليلنا على هذه المنطقة.

بما أن الجزائر وقعت اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية الذي وقعته دول الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة مع الجزائر سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ سنة 2005، وباعتبار أن دول الاتحاد كانت حاضرة بقوة في فرق العمل التي كلفت بالتفاوض مع المسؤولين الجزائريين في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، فقد ارتأى الباحثان في هذا المقام الإشارة إلى عدد من النقاط المهمة التي تتعلق باتفاق الشراكة الأورو متوسطية رغم أن هدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة والذي يعتبر الهدف النهائي لهذا الاتفاق في شقه الاقتصادي لم يتحقق بعد (بن منصور، 2014، ص 71؛ زكري، 2018، ص 94).

أول هذه النقاط هي أن اتفاق الشراكة وقع من طرف الجزائر كدولة واحدة منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المكون من 15 دولة[3] ككتلة واحدة الأمر الذي يعني أن على السلطات في الجزائر السماح بدخول بضائع كل دول الاتحاد دون استثناء (Brigid, 2005, p 355) حسب رزنامة التفكيك الجمركي باستثناء السلع المشار إليها في الملاحق المذكورة في المرسوم الرئاسي رقم 05-159. ثاني هذه النقاط هي أن اتفاق الشراكة أجبر الدول الموقعة عليه ومن بينها الجزائر على فتح أسواقها أمام منتجات دول الاتحاد الأوروبي ذات النوعية الجيدة وذات الميزة التنافسية من حيث السعر قبل أن تكمل دول الطرف الثاني في الاتفاق إصلاح اقتصاداتها وقبل وصولها إلى درجة متقدمة من التكامل الإقليمي (Brigid, 2005, p 356). ثالث نقطة تتعلق ببنود الاتفاق التي أعطت للطرف الأوروبي مجال أكبر للمناورة فيما يخص التحرير الفوري والمباشر لبعض المنتجات وخاصة الزراعية منها حث تم استثنائها من التحرير وفرضت عليها رسوم عالية تصل على بعض المنتجات إلى 100% (Agrhout, 2007, p ,99). النقطة الرابعة تتعلق بمعايير الصحة والصحة النباتية والحيوانية التي لم يتم التوصل إلى اتفاق يحدد معاييرها ما يجعل دول الاتحاد الأوروبي في موقف ووضع يسمح لها باستغلال هذه الثغرة واستعمالها كأداة غير تقليدية لمنع أو تقليل دخول البضائع الجزائرية غير التنافسية أصلا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. النقطة الخامسة تتعلق بالمساعدات الفنية والمالية التي وعد الاتحاد الأوروبي بتقديمها إلى الجزائر والتي تهدف بطبيعتها والأهداف الموجهة لتحقيقها إلى تحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي ولا ترقى إلى مستوى التكاليف والأعباء التي على الجزائر تحملها جراء تطبيق اتفاق الشراكة (بومدين، 2013، ص 49؛ Brigid, 2005, p 360). في هذا الإطار من المهم أن نشير إلى أن المبالغ التي رصدت للجزائر في إطار برنامج ميد 1وميدا 2 وكذا الآلية الأوروبية للجوار والشراكة والآلية الأوروبية للجوار أقل من مثيلاتها التي رصدت لباقي دول البحر المتوسط المنضمة لاتفاق الشراكة هذا فضلا عن الفرق الكبير بين المبالغ الموعودة وتلك المقدمة فعليا

[3] حاليا أصبح الاتحاد يتشكل من 27 دولة.

(الغنجة، 2018، ص 192؛ غقال، 2017، ص 43 وما بعدها) والتي يرجعها البعض إلى ضعف تنفيذ برامج الخصخصة والمشاريع التي رصدت لها تلك الأموال إضافة إلى غلق مكتب المفوضية الأوروبية في الجزائر بسبب الظروف الأمنية خلال العشرية السوداء، وكذا تقل الإجراءات الإدارية على مستوى المفوضية الأوروبية (هويدي، 2013، ص 81؛ غقال، 2017ن ص 22). وأخيرا وليس آخرا، اتفاق الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي يتعلق بتحرير انتقال البضائع والخدمات ولكنه لم يتطرق إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج كرؤوس الأموال أو الكوادر البشرية واليد العاملة (Brigid, 2005, p 359). إذا فاتفاق الشراكة الأورو متوسطية ببين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي هو اتفاق بين قوتين غير متعادلتين وبالتالي فالطرف الضعيف في المعادلة سيتحمل بكل تأكيد الآثار السلبية الناجمة عن الاتفاق (رميدي،2007، ص 184، ولد بومعزة، 2018، ص 36؛ ؛ Benabdellah, 2006, Agrhout, 2007, p 230 ;) كما أن تجارة الجزائر مع الدول النامية بما فيها الدول العربية ستتأثر سلبا جراء هذا الاتفاق (شطاب وسلامة، 2018، ص 28؛ Brigid, 2005, p 356).

2. دراسة النظام التجاري العالمي

توجد العديد من الدوافع التي تفسر رغبة السلطات الجزائرية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن نذكر منها (عمير، 2009، ص 147-149):

- تمتع الجزائر بصفة مراقب في اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية شجع على تقديم طلب الانضمام ؛
- منظمة التجارة العالمية تعتبر أحد الفاعلين الأساسيين في وضع قواعد اللنظام الاقتصادي العالمي لذا ليس من مصلحة الجزائر البقاء في عزلة عن هذا النظام؛
- استكمال مسعى الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
- الاستفادة من آليات وأجهزة منظمة التجارة العالمية مثل جهاز تسوية المنازعات في حال نشأت منازعات بين الجزائر ودولة عضو في المنظمة.

يمكن القول أن طلب الحكومة الجزائرية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يهدف إلى ما يلي (بن موسى، 2004 ، صص 449-450 ؛ مجلس الأمة، 2003، صص 87-88؛ بوشنافة،2007، صص 210-2012؛ عابي، 2019، صص 335-337):

- تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات نموه عن طريق الاستفادة من التجارة مع الدول الأعضاء التي تسيطر على 90 % من حجم التجارة العالمية؛
- وضع إستراتيجية اقتصادية تنموية وطنية في البيئة المستقرة التي تتيحها عضوية المنظمة؛
- زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل تحويل التكنولوجيا؛
- زيادة الصادرات الجزائرية وتنويعها؛
- الاستفادة من المعاملة التفضيلية للدول النامية.

لكن، هل بإمكان الجزائر أن تحقق الأهداف السابقة في ظل النظام التجاري العالمي الحالي؟

بداية يجب التأكيد على أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة هدفها الأول والأساسي هو تحرير تدفق التجارة بين الدول (Solis, 2019, p 267) وأن الانضام لها ليس له دور في تعزيز استراتيجات التنمية الاقتصادية، فالمدير السابق السيد باسكال لامي أكد أن منظمته ليست هيئة دولية تعنى بالمسائل التنموية وعلى الدول الراغبة في تحقيق هذا الهدف التوجه إلى منظمات أخرى وليس إلى منظمة التجارة العالمية (Rolland, 2012, p 282). هذا الخطاب من المدير السابق للمنظمة يؤكد ما هو موجود في الأدبيات الاقتصادية حول عدم مناسبة البارادايم أو نموذج التفكير الاقتصادي الكلاسيكي الذي يقوم على فكرة الميزة التنافسية التي اقترحها الاقتصادي دافيد ريكاردو لأوضاع البلدان النامية فهذه الأخيرة لا تنطبق عليها فرضيات النظرية النسبية والمتمثلة في الاستغلال الكلي للمورد البشري، مرونة العرض بالنسبة للصادرات، تعويض المتضررين من الخسائر الناجمة عن الانفتاح ...(Samba Sylla, 2014, p 66 ; Cinquetti, 2020, p 31). أما فيما يخص الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية فتشير الدراسات إلى آثار أولية تتمثل في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وهو ما يزيد من تداعيات الفقر في الجزائر (عريبي، 2013، ص 127؛ عامر، 2011، ص 153).

وعلى العكس مما تروج له منظمة التجارة العالمية في منشوراتها حول قدرة النظام التجاري الجديد على تحقيق الاستقرار في التجارة الدولية (WTO, 2008, p 4)، فإن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لم تحقق استقرارا في تجارتها مع الدول غير الأعضاء كما أنها لم تحقق استقرارا في تجارتها مقارنه بتجارتها قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. هذا مفاده أن المنظمة لم تحقق هدف استقرار التجارة العالمية وأبرز دليل على ذلك هو تزايد حالات الدعاوى لدى جهاز تسوية المنازعات (Rose, 2005, p 12).

أمر في غاية الأهمية يتعلق بآليات منظمة التجارة العالمية وهو كيفية اتخاذ القرار في هذه المنظمة. عكس ما تروج له منظمة الجارة العالمية في منشوراتها بأن اتخاذ القرار يكون عن طريق التوافق (consensus) أو عن طريق الأغلبية البسيطة في حالة عدم الوصول إلى توافق بين الأعضاء (WTO, 2008, p 11)، فإن القرارات المهمة تتخذ من طرف الدول الصناعية الغنية (موراي، 2013، ص 163؛ Halle, 2013, p 186) في مجموعات عمل صغيرة يطلق عليها green room ثم تُعرض على بقية الأعضاء للمصادقة عليها وهذا معناه أن الدول النامية استبعدت من المناقشات، صياغة الاتفاقيات، اتخاذ القرارات واقتصر دورها على المصادقة على نتائج عمل هذه المجموعات (Moelenddorf, 2005, pp 154-155 ;Arvind and Subramanian, 2006, p 155 ; Deardorff and Stern, 2002, pp 417-418; ؛ صندوق النقد الولي، 2006، ص 4) وهذا يعود إلى سيطرة ممثلي الدول المتقدمة على الهئيات والأجهزة التنفيذية الحساسة في منظمة التجارة العالمية وهو الأمر الذي تشير إليه منظمة التجارة العالمية نفسها في الدراسات التي تنشرها (VanGrasstek, 2013, p 532). نتيجة لهذا فقد استبعدت عدة منتجات من المفاوضات حول تخفيض الرسوم الجمركية عليها علما أن هذه المنتجات تمثل مجموعة كبيرة من الدول النامية القاعدة التصديرية، عمود اقتصاداتها والمصدر الوحيد للدخل والعملة الأجنبية تقريبا لها. رغم هذا مازالت هذه البضائع تخضع لحماية كبيرة في الدول المتقدمة وتفرض عليها رسوما عالية. أي أن المنظمة لعبت دورا قليل الأهمية في تحرير القطاعات والمنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية

وتأثيرها في هذا المجال هامشي إلى درجة كبيرة (برزيق، 2008 ، ص 65؛ Arvind and Subramanian,2006, p 173 ; Koopmann, 2009, p 292; Gutner, 2017, p 267). كما أن آليات اتخاذ القرار في المسائل الهامة لا تزال تتسم بالغموض،عدم الوضوح والسرية، هذا دفع بعض المراقبين والاقتصاديين إلى اعتبار هذه الآليات غير ديمقراطية (Deardoff and Stern, 2002, p 417).

من جهة ثانية فنظام تسوية المنازعات يتسم بالانحياز للدول الصناعية الغنية التي لها القدرة على دفع تكاليف الخبراء وإجراء التحقيقات الميدانية، في حين تعتمد الدول النامية على المساعدات الفنية والمالية التي توفرها سكرتارية المنظمة (غورلار، 2001، ص 27؛ Fritiz, 2005 , p 377). ما يزيد من صعوبة الأمر بالنسبة للدول النامية أنها لا تستطيع الرد بإجراءات انتقامية لأنها ستخسر أسواق في الدول الصناعية هي في أمس الحاجة إليها (Fritiz, 2005, p 377). زيادة على هذا، فنظام تسوية المنازعات لا يؤدي إلى إعادة التوازن في العلاقات الدولية وهذا بسبب أن لوائح المنظمة تفتقر إلى آليات واقعية ومتفق عليها من طرف جميع الأعضاء لتقييم الضرر، حساب قيمته الاقتصادية وفرض الإجراءات المناسبة لمعالجة القضية (Spamann, 2006, p 76) وما ذكرناه سابقا حول غياب الشفافية والغموض الذي يميز آليات عمل المنظمة ينطبق كذلك على جهاز تسوية المنازعات (Maggio, 2017, p 65). بل إن أجهزة منظمة التجارة العالمية مثل جهاز تسوية المنازعات أو جهاز تقييم السياسات التجارية يمكن أن تستعمل من طرف الدول المتقدمة وهذا باستغلال المعلومات التي تقدمها الدول النامية في اتخاذ إجراءات ضد البلدان النامية وهذا كنتيجة لسيطرة ممثلي البلدان المتقدمة على المناصب المهمة في المنظمة وتأثيرها في قواعد عمل هذه الأخيرة (بسكري، 2015، ص 235؛ عبد اللاوين 2013، ص 133).

إن الدول الأعضاء في المنظمة وخاصة الصناعية المتقدمة منها أصبحت تختلق الصعوبات، تضع العراقيل، تفرض شروطا وقواعد لم تأت بها القواعد التأسيسية لمنظمة التجارة العالمية على البلدان الراغبة في الانضمام إليها وهذا ما حصل مع العديد من البلدان التي انضمت إلى المنظمة بعد تأسيسها سنة 1995 حيث اضطرت إلى تقديم تنازلات أكبر وقبلت بشروط أكثر قسوة من الشروط التي خضعت لها الدول التي انضمت قبل 1995 وأبرز مثال على ذلك الصين (عليان، 2018، صص 379-380؛ Arvind and Subramanian, 2006, p 156). في هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في المنظمة ترفض إعطاء الجزائر صفة دولة نامية حتى لا تستفيد الجزائر من المعاملة التفضيلية المؤقتة الممنوحة لهذه الدول (دادي عدون ومتناوي، 2004، ص 75؛ عابي، 2019، ص 348). ولا بد من الإشارة إلى أنه وحسب قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية فإن البلدان الأعضاء اتخذت ما عدده 5860 إجراء يتعلق بتدابير حماية الصحة والصحة النباتية والقيود الكمية، والإجراءات المضادة للإغراق، بالإضافة إلى أكثر من 27 ألف قرار قيد الدراسة يحتمل أن تؤثر على الصادرات الجزائرية (بلعز، 2015، ص 256).

على العكس مما هو شائع، بينت نتائج الدراسات التطبيقية أن الدول الأعضاء في المنظمة لم تقم بتحرير تجارتها (Rose, 2004b, p 210 Deardorff and Stern, 2002, p 419)، وأنها أقل انفتاحا من الدول غير الأعضاء ومعدلات التعريفة الجمركية فيها أعلى من التعريفات في الدول غير الأعضاء (Rose, 2004a, p 219). وفي هذا الإطار فإنه

وحتى الدول التي انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية تجنح إلى عدم المضي قدما في تحرير التجارة الخارجية وبل وإلى محاولة التنصل من التزاماتها بكل السبل (Takamiya, 2019, p 6).

في الوقت الذي تضغط فيه الدول المتقدمة على الدول النامية لفتح أسواقها بحجة أن التجارة الحرة هي الطريق الوحيد الذي يعزز النمو ويزيد من فرص التنمية وتدعوها إلى الامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية (Halle, 2013, p 187)، تمارس هذه الدول سياسة حمائية متشددة خاصة في القطاعات الحساسة وذات الأهمية الكبيرة كقطاع الزراعة (الحمش، 2010، ص 16 ؛ بيترن وهيرالد، 1998، ص 343؛ موراي، 2013، ص 166). يتضح أن هذه الدعاوى ما هي في حقيقتها سوى وسيلة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية (الحمش، 2010، ص 10). توسعت هذه الدول في استعمال سياسة مكافحة الإغراق حتى أصبح 90% من حجم التجارة العالمية يخضع لإجراءات هذه السياسة وبلغ الأمر ببعض الدول إلى رفع دعاوى إغراق وإيقاف الاستيراد للفترات التي يتطلبها فتح تحقيق وإعداد التقرير النهائي فقط من أجل حماية المنتجين المحليين ولو لفترات محدودة (Zanardi, 2006, p 607). أسوأ ما في الأمر هو أن الدول الصناعية غيرت سياستها من استهداف الدول التي تقاربها في مستوى التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي إلى استهداف الدول النامية والصاعدة منها وأبرز مثال على ذلك هو عدد الدعاوى الهائلة المرفوعة على الصين- خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت صعودا كبيرا للشركات الصينية وفرضت وجودها في كثير من أسواق البلدان المتقدمة وعلى رأسها بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات لمتحدة الأمريكية- حتى ولوكان أثر هذه الإجراءات سلبيا على البلدان المستوردة التي فرضتها (Zanardi, 2006, p 604 ; Felbermayr and Sandkamp, 2020, p ; Jabbour et al, 2019, p 1).

تشير الدراسات الكمية والقياسية إلى الآثار الايجابية لتحرير التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث يشير Ikpe (2020) وآخرون إلى وجود تأثير ايجابي وذو دلالة احصائية لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في نيجيريا ونفس النتيجة توصل إليها Farajzadeh (2017) وآخرون في دراستهم حول الاقتصاد الإيراني رغم أن هذا النمو غير عادل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ولكن في المقابل تشير دراسات تطبيقية أخرى إلى أن أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان ضئيلا جدا و لم يؤد إلى تغييرات جوهرية حيث أن الانفتاح التجاري لوحده دون أن تصاحبه بنية مؤسساتية قوية وسياسات رصينة لا يؤد إلى النتائج المرجوة (حواس والشوربجي ورشيد، 2014، ص 25). زيادة على هذا فليس كل الدول التي تحرر تجارتها الخارجية لديها القدرة على الاستفادة من النتائج الإيجابية التي يتيحها الاندماج في الاقتصاد العالمي (Bourguinat, 2005, p542 ; Samba Sylla, 2014, p 8).

تتلكأ الدول المتقدمة في تنفيذ التزاماتها اتجاه الدول النامية، فمثلا وحتى بعد 10 سنوات التي اشترطتها لتحرير قطاع النسيج، لم تلتزم هذه الدول بفتح هذا القطاع كلية بل عمدت إلى استعمال كل الوسائل للحد من الاستيراد من فرض قواعد الصحة ومعايير في غاية التعقيد ومكلفة جدا إلى إقامة دعاوى إغراق على الدول النامية المصدرة (Barfield, 2009, p 280; 267 ; Gutner, 2017, p 260) .

يزداد الأمر سوءا عند حدوث أزمات مالية أو اقتصادية، فبعد الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 عمدت الدول المتقدمة إلى إتباع سياسة تجارية لحماية منتجيها ولتصحيح الاختلالات التي سببتها الأزمة بدلا من إتباع وسائل السياسة النقدية والمالية (Salvatore, 2009, p 597). هذا يبرز نية الدول المتقدمة في استعمال وسائل حمائية رغم امكانية تنفيذ سياسات نقدية ومالية بديلة (بيرتن وهيرالد، 1998، ص 241؛ Barfield, 2009, p 267; Zanardi, p 600 2006 ;). على الرغم من أنها أقل عرضة لتأثير الأزمات المالية والاقتصادية بسبب عدم ارتباط المنظومة المصرفية الجزائرية بنظيرتها في الخارج (خزندار، 2012، ص 229) إلا أنه من الوارد جدا أن تواجه الجزائر إجراءات مماثلة في حالة حدوث أزمات مالية واقتصادية في المستقبل.

اتفقت أدبيات كثيرة في الاقتصاد الدولي أن العالم يسير في اتجاه الإقليمية وفي اتجاه إقامة التكتلات والأحلاف الاقتصادية كآلية قانونية تتيحها منظمة التجارة العالمية بشروط معينة (بن هدي، 2013، ص 51) لمواجهة أو على الأقل التقليل من الآثار السلبية للنظام الاقتصادي العالمي والعولمة إذ لا مكان للدول المنفردة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، لكن ورغم أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلا أن معظم الدول النامية بما فيها الدول المغاربية والدول العربية فشلت في إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تسمح لها بمواجهة سلبيات النظام الجديد والاستفادة من الفرص والايجابيات التي يمكن أن تظهر وبقيت هذه التكتلات مجزأة، مهمشة ومكانتها في التجارة العالمية تتراجع سنة بعد أخرى (رميدي،2007، ص 247 ؛ Abdmoulah & laabas, 2013, p 36). في مقابل ذلك تسعى الدول النامية إلى إقامة مناطق تجارية حرة مع الدول المتقدمة. رغم أن هذه المناطق قد تكون مفيدة للدول النامية لكنها تؤثر دون شك على التكامل جنوب–جنوب الذي من المفترض أن يكون هو وسيلة مواجهة تحديات النظام التجاري العالمي (بيرتن و هيرالد، 1998، ص 226؛ brigid, 2005, p 360). وعليه فإن فشل الدول النامية في إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية مع بعضها البعض وميلها إلى إقامة تكامل اقتصادي مع الدول الصناعية المتقدمة رغم ما يحمله ذلك من مخاطر على تكتلاتها الإقليمية وعلى اقتصاداتها يجعل دول الجنوب تتحمل العبء الأكبر لسلبيات هذا لاندماج (عبد السلام، 2007، بهلولي، 2012، ص 117؛ موالدي، 2018، صص 53-54).

3. إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لأهداف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

بعد العرض السابق حول الاقتصاد الجزائري ودراسة النظام التجاري العالمي يمكن القول أنه في ظل وضعية اقتصادية داخلية كالتي يعرفها الاقتصاد الجزائي بمختلف قطاعاته، في ظل بيئة دولية متحيزة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية، في ظل اتفاق معظم الدراسات السابقة التي عالجت مسألة طلب السلطات في الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن سلبيات الانضمام تفوق إيجابياته، وأن سلبيات الانضمام مؤكدة الوقوع بينما إيجابياته محتملة الوقوع فإن الاقتصاد الجزائري غير قادر في الظرف الراهن على تحقيق الأهداف التي أعلنتها الحكومة عند تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

في حالة الانضمام فلن يستفيد الاقتصاد الجزائري من أي ميزة باعتبار أن لا شيء سيتغير، فالاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد على تصدير المحروقات بشكل أساسي وبعض المواد الخام المعدنية والمنتجات الزراعية التي من المستبعد القيام بتخفيضات جمركية بشأنها على المدى المتوسط على الأقل، كما أن إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع الصادرات يتطلب جهدا كبيرا وسنين

طويلة بينما المعاملات التفضيلية –هذا إن اعتبرت الجزائر دولة نامية من طرف الدول الأعضاء في المنظمة– تعطى لفترات محدودة جدا وغير قابلة للتمديد إلا بعد موافقة أغلبية الأعضاء. زد على ذلك أن الرسوم على المحروقات متدينة أصلا وفرضتها الدول الأعضاء المتقدمة عند تأسيس المنظمة وربطت تعريفاتها عند تلك المستويات فلا مجال لرفعها مستقبلا. أخيرا ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يفيد الاقتصاد الجزائري كثيرا بل على العكس البقاء خارج هذه المنظمة لحين استكمال بناء اقتصاد تنافسي وقوي يمكن الجزائر من تفادي السلبيات الكثيرة التي ينطوي عليها الانضمام ويبقي للحكومة الجزائرية مزية حرية اتخاذ القرار الاقتصادي دون أن تجد نفسها مجبرة على مراعاة لوائح أجنبية فوقية.

الخاتمة

باعتبار أن الدول المتقدمة هي التي صممت النظام التجاري والاقتصادي العالمي واستبعدت الدول النامية من اتخاذ القرارات المهمة التي من أهمها تحديد السلع التي تدخل في إطار التفاوض من أجل تخفيض الرسوم فإن هذا النظام يلائم ظروف الدول المتقدمة ومستوى تطورها ويحقق مصالحها، علاوة على ذلك فإن اختلاف الظروف الاقتصادية ومستوى التطور التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة وآليات عمل منظمة التجارة العالمية المعقدة والمبهمة، يجعل النظام التجاري والاقتصادي ليس في صالح الدول النامية على الإطلاق، وهذا يثبت صحة الفرض الأول.

باعتبار أن النظام التجاري العالمي لا يلائم الدول النامية التي تعتبر الجزائر واحدة منها، فإن الجزائر لا يمكن لها العمل في ظل النظام التجاري العالمي غير المستقر والمتحيز لصالح الدول المتقدمة ونتيجة لذلك، لا يمكن لها أن تحقق الأهداف المرجوة من طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. هذه النتيجة الأخيرة تؤكد صحة الفرض الثاني.

اقتراحات البحث

من أجل التقليل قدر الإمكان من سلبيات النظام التجاري العالمي ومواجهة تحدياته يجب على الحكومة العمل مع الدول المجاورة والدول العربية والنامية الأخرى لتفعيل تكتلاتها الإقليمية وذلك عن طريق التقريب من الأنظمة الاقتصادية السائدة، تجاوز الخلافات السياسية التي كانت دائما من الأسباب الرئيسية وراء فشل محاولات التكامل، العمل على تشجيع التجارة في السلع والخدمات كخطوة أولى ثم تشجيع تدفق رأس المال والاستثمارات البينية، العمل على تنفيذ المشروعات ذات النفع المشترك في قطاعات الاتصالات، الربط الإلكتروني، المواصلات وإنشاء مراكز بحث ودراسات استراتيجية مشتركة.

آفاق البحث

إن تناول إشكالية إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ما فتئ يطرح الكثير من التساؤلات ويتطلب المزيد من الدراسات التي تتوجه لبحث العديد من القضايا الجزئية، فمثلا الأنظمة الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والسياسية تعمل بشكل متداخل وغير مستقل حيث يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر بها، ونظرا لأن الاعتبارات السياسية وحتى الاختلافات القانونية كان لها الأثر الكبير في فشل تجارب التكامل في الدول النامية، فما هي سبل توحيد أو على الأقل التقريب بين هذه الأنظمة خاصة في المجال السياسي لتفعيل التكامل بين هذه الدول؟ هل تفعيل التكاملات الاقتصادية كفيل بمواجهة تحديات النظام التجاري والاقتصادي الحالي؟ هل توجد استراتيجيات أو سياسات أخرى غير إستراتيجية التكامل للتخفيف من سلبيات النظام الاقتصادي العالمي؟ وهو ما يفسح الأمر للباحثين في المستقبل لتناولها.

المصادر والمراجع

1. الحمش منير، (2010)، هل حقا أن تحرير التجارة قاطرة للنمو؟، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا.
2. الغنجة، هشام داود، (2018). تقييم الآثار الاستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 2(1)، 189-200، جيجل، الجزائر.
3. باشي، أحمد، (2003)، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، (2)، 108-115، ورقلة (الجزائر).
4. برزيق، خالد، (2008)، آثار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
5. بسكري، رفيقة، (2015)، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام إليها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
6. بلعز، خير الدين، (2015). التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف: مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
7. بن منصور، ليليا، (2014). الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية مع الإشار لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية، 5(2)، 65-82، الجلفة، (الجزائر).
8. بن موسى كمال، (2004)، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، الجزائر.
9. بن هدي، أمال، (2013). الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر.
10. بهلولي، فيصل، (2012). التجارة الخارجية الجزائرية بن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، (11)، 111-12 ورقلة، (الجزائر).
11. بومدين، حسين، (2013). تقدير التكاليف والمكاسب المالية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري، مجلة التكامل الاقتصادي 1(1)، 43-51، أدرار، الجزائر.
12. بيترن مارتن وهيرالد، مارتن، (1998)، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكويت.
13. تومي صالح وشقبقب عيسى،(2006)، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، (4)، 31-40، ورقلة، (الجزائر).
14. حواس أمين، الشوربجي مجدي ورشيد يوسفي، (2014). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية 16 (2)، 7-35، الكويت، (الكويت).
15. دادي عدون ناصر ومتناوي محمد، (2004)، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، (3)، 65-78، ورقلة، (الجزائر).

16. زرواط، فاطمة الزهراء و بورجة صارة، (2014). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)، مجلة التنمية والساسات الاقتصادية، 16 (2)، 79-102، الكويت، (الكويت).
17. زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، (2003)، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الانسانية، (4)، 79-97، بسكرة، (الجزائر).
18. زكري، رمزي، (2018). الشراكة الأورومتوسطية: أبعادها، أهدافها وآلياتها، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 4، 88-104.
19. شطاب نادية وسلامة وفاء، (2018). أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، مجلة معارف، (20)، 270-284، البويرة، الجزائر.
20. صندوق النقد العربي، (عدة سنوات)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
21. عابي، وليد، (2019). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.
22. عامر، عبد اللطيف، (2011). آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية: دراسة حالة آثار التحرير التجاري على الفقر في المغرب العربي، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
23. عبد اللاوي، خديجة، (2013). آليات المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، كلية الحقق، جامعة وهران، الجزائر.
24. عريبي، مريم، (2013). آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
25. عمير، حمة، (2009). آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر.
26. غقال، إلياس، (2017). تقىىم الدور التموىلي للشراكة الأورو جزائرىة في تأهىل المؤسسات الصغىرة لمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة دكتواره غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
27. مبروكي، الطاهر، (2007)، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، (5)، 15-26، ورقلة، (الجزائر).
28. مجلس الأمة، (2003)، مسألة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمي، الجزائر.
29. مديرية الجمارك الجزائرية (عدة سنوات) ، احصائيات التجارة الخارجية ، الجزائر.
30. مرسوم رئاسي رقم 05-159 يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجريدة الرسمية رقم 31 ليوم 30 أبريل 2005.

31. موالدي، سليم، (2018). التوجه نحو الإقليمية والنظام متعدد الأطراف: أي دور لأحكام منظمة التجارة العالمية لتنظيم التجارة الدولية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 4(6)، 42-57، الشلف، (الجزائر).

32. هويدي، عبد الجليل، (2013). انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

33. ولد بومعزة، صونيا، (2018). دراسة تقييمة للشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014)، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (15)، 31-48، طرابلس، لبنان.

34. Abbas, Mehdi, (2009). L'accession à l'OMC Quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ?, Confluences Méditerranée, (71), 101-118 ; Paris, (France).
35. Abdmoulah, Walid & Laabas Belkacem, (2014). Assessment of Arab export competitiveness in international markets using trade indicators, Journal of development and economic policies, 15 (2), 5-73, Arab planning institute, Kuwait, Kuwait.
36. Arvind Subramanian &Shang-Jin Wei, (2007), WTO Promotes Trade, Strongly But Unevenly, Journal of International Economics, 72 (1), 151-175, Elsevier, the Netherlands.
37. Bank of Algeria, (2011), Statistical bulletin, 2010, Algeria.
38. Banque d'Algérie, (2017), rapport annuel : évolution économique et monétaire en Algérie, Alger, Algérie. DE
39. Benabdellah, Youcef, (2006). L'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'Union Européenne, Cahiers du CREAD, (75), 199-233, Alger, Algérie.
40. Bessaoud, O et al, (2019). Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, CIHEAM-IAMM. 2019, pp.82. hal-02137632.
41. Cinquetti, Carlos A, (2020). Comparative Advantages and Demand in the New Competitive Ricardian Models, foreign trade review, 53(1), 29-48, Sage publication, California, USA.
42. Deardorff .V Alan and Stern, M Robert, (2002), What You Should Know About Globalization and the World Trade Organization, Review of International Economics, 10(3), 404–423, Wiley, New Jersey, USA.
43. Farajzadeh, Zakariya et al, (2017). Trade reform in Iran for accession to the World Trade Organization: Analysis of welfare and environmental impacts, economic modelling, (63), 75-85, Elsevier, the Netherlands.
44. Felbermayr, Gabriel and Sandkamp, Alexander, (2020). The trade effects of anti-dumping duties: Firm-level evidence from China, European economic review, (122), https://doi.org/10.1016/j.euroecorev.2019.103367, Elsevier, the Netherland.
45. Gutner, Tamar, (2017). International organizations in world politics, CQ Press, SAGE Publications, California, USA.
46. Halle, Mark, (2013). World trade : A new direction, Development, 56(2), 185-189, Springer, Berlin, Germany.
47. Ikpe, Marius, (2020). Does Trade Liberalisation Policy Enhance Performance of Non-Oil Export Trade in Nigeria? Foreign trade review, 55(2), 248-260, SAGE Publications California, USA.
48. IMF, (2000), Algeria: recent economic development, report no 00/93.
49. IMF, (several years), Algeria: statistical appendix, Washington DC, USA.
50. IMF, (2018). Algeria : country report No 18/168, Washington DC, USA.
51. IMF, (1998), Algeria : selected issues and statistical appendix , report no 98/87, Washington DC, USA.

52. Jabbour, Liza et al, (2019), The good, the bad and the ugly: Chinese imports, European Union Anti-Dumping Measures and Firm Performance, journal of international economics, (117), 1-20, Elsevier, the Netherland.
53. Maggio, Amber Rose, (2017). Environmental policy, non-product related process and production methods and the law of the world trade organization, European yearbook of international economic law: studies in European and international economic law, springer international publishing, Cham, Switzerland.
54. Mouhoubi, Aissa, (2009), la vulnerabilité des pays pétroliers et les canaux de transmission des crises, Papier présenté au 4ème colloque international sur les effets de la crise financière sur les économies des pays du Nord Afrique et moyen orient, Hôtel El-Ourassy, 13 décembre.
55. ONS, (2019). Les comptes nationaux trimestriels No 880, Alger, Algérie.
56. Rolland, Sonia. E, (2012). Development at the Word Trade Organization: international economic law series, Oxford University press, Oxford, UK.
57. Rose. K Andrew, (2004a), Do we really know that WTO increase trade?, American economic review, 94(1), 98-114, Pittsburgh, Pennsylvania, USA.
58. Rose. K Andrew, (2004b), Do WTO members have more liberal trade policy?, journal of international economics, (63), 209-235, Elsevier, the Nehterland.
59. Rose. K Andrew, (2005), Does the WTO make trade more stable?, Open economies review, (16), 7-22, Springer, & Germany.
60. Samba Sylla, Ndongo, (2014). The Fair Trade Scandal: Marketing Poverty to Benefit the Rich, translated by Clément Leye David, Plutto press, London, UK.
61. Solis, Eimmy, (2019). World Trade Organization (WTO) Library, Journal of Business & Finance Librarianship, 23(3-4), 267-271, Tandfonline, Routeldge Francis and Taylor group, Oxfordshire, Uk.
62. Takamiya, Kenji, (2019). Recently acceded members of the world trade organization, Membership, the Doha Development Agenda, and Dispute Settlement, Palgrave Macmillan, Springer nature Singapore Pte Ltd, Singapore.
63. VanGrasstek, Craig, (2013). The history and future of the world trade organization, the World trade organization Atar Roto Presse SA WTO, Geneva, Switzerland.
64. WEF. (2018), Global competitiveness report 2012-2013, Geneva. Switzerland.
65. WTO, (2008), 10 common misunderstandings about the WTO, Geneva, Switzerland.
66. Zanardi Maurizio, (2006), Antidumping: A problem in international trade, European Journal of Political Economy, (22), 591– 617. Elsevier, the Netherland